الميثاق الأعظم عام 1215م La G^{de} Charte
هل هو بداية لعهد الدّيمقراطية في إنجلترا ؟

أ. رشيد تومي

قسم التاريخ – جامعة الجزائر2

يُعتبر الميثاق الأعظم، Magna Carta، إنجازا حضاريا مميّزا، له أهمِّيَتُهُ الخاصة في تاريخ الأمة الإنجليزية، في مطلع القرن الثالث عشر الميلادي، لما انجرّ عنه من بالغ التأثير على الأوضاع الداخلية لإنجلترا بمختلف مناحيه، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وقد صدر هذا الميثاق، في عهد الملك ذي الأصول النورماندية، المسمى حنا عديم الأرض Jean Sans Terre[1]. ولم يأت هذا الميثاق، منّة وكرما من هذا الملك، وإنّما تمخّض بعد النّزاع الحاد والعسير الذي استحكم بينه وبين السادة الإقطاعيين، وبموجبه وضعت أسس جديدة لنظام الحكم في إنجلترا، تقلّصت في ظلّه شوكة الاستبداد الملكي حينا من الدّهر، وفازت مختلف فئات المجتمع الإنجليزي، بامتيازات واسعة، حُرِمت منها من قبل، جرّاء هذا الاستبداد.

وستُؤدّي هذه الدّراسة المتواضعة لهذا الموضوع، إلى إماطة اللّثام عن حيثيات هذه الوثيقة، المعبّرة عن إحدى الصّفحات الهامة والمشرقة في تاريخ إنجلترا خاصة، وأوروبا عامة، إبان العصور الوسطى.

- ينتمي حنا عديم الأرض إلى أسرة بلانتاجنيت Plantagenêt[2] التي حكمت إنجلترا من سنة 1154 إلى 1485م. وهو ابن الملك الإنجليزي هنري الثاني (1154- 1189م)، تولّى الملك عام 1199م، عقب وفاة أخيه الملك رتشارد (1189- 1199م) المُكنّى "قلب الأسد"، والذي تألّق بدوره الملحوظ خلال الحملة الصليبية الثالثة (1190- 1192م). تربّع على عرش قويّ وعتيد، مُترامي الأطراف، ضمّ مملكة إنجلترا وأقاليم شاسعة، تقع في غرب فرنسا، عُرف في التاريخ الوسيط، بالإمبراطورية الأنجيفية L'Empire Angevin[3].

- اشتهر حنّا بفكره الحصيف وحنكته السياسية ودهائه العسكري، كما عرف بحبه للعلم وذويه، لكن هذا الجانب من شخصيته، لم يُخْفِ ما تحلّى به من سمات أخرى، جعلت منه حاكما ممجوجا لدى أهالي المملكة، حيث كان طموحا، مُحبّا للمغامرات، وفضا غليظا قاسيا وماكرا، لا يُقيم للأخلاق وزنا. وقد ساد الاعتقاد لدى جمهور المؤرّخين، يُفيدُ بأنّ هذه السلوكات إنّما هي أعراض لحالة مرضية متقدّمة، تميّز بها هذا الملك[4]. وعلى غرار أبيه هنري الثاني Henri II، مارس حنا، حكما مُطلقا في إدارة شؤون المملكة، هذا على عكس أخيه رتشارد الذي خفّت قبضته على أتباعه، بسبب انشغاله بنشاطه الصليبي في المشرق، وكذا إلى غيابه شبه الدّائم عن الساحة الإنجليزية، وإيثاره البقاء في أملاكه بفرنسا. برز الملك حنا بسياسته المالية المتعسّفة والرّامية خاصة إلى تغطية تكاليف مشاريعه العسكرية، حيث تميّزت بثقل وطئتها على

سكان المملكة بمختلف شرائحهم، نتيجة الضرائب المتنوّعة المفروضة عليهم والتي لا تخضع لقيد ولا ضابط[5].

- عرفت مملكة إنجلترا في عهد حنا، مشاكل عويصة وحرجة، أثّرت سلبا على قوّة العرش واستقراره، بل شكّلت الإرهاصات الموضوعية التي مهّدت الأرضية لميلاد الميثاق الأعظم الشّهير. وقد كانت أزمة حنا مع الكنيسة، إحدى المعضلات التي واجهت التاج الإنجليزي وأدّت إلى اهتزاز أركانه حقا.

اندلعت هذه الأزمة عام 1207م، حينما أقبل البابا إنوسنت الثالث Innocent III (1198- 1216م)، على تعيين الكاردنال إتيان لنجتون E. Longton، رئيسا على أسقفية مدينة كانتربوري- جنوب إنجلترا-، وهذا بعد رفضه قبول مرشحي الملك حنا وأعضاء كنيسة كانتربوري على حدّ سواء. لكن الملك حنا استنكر هذه المبادرة ورفضها بشدة، ممّا أدّى إلى تدهور العلاقة بينهما، استغلّها حنا في الاعتداء على ممتلكات الكنيسة ورجالها في إنجلترا. ووجّه البابا حينئذ، عقاب الحرمان ضدّ المملكة كلّها عام 1208م، وضدّ الملك حنا شخصيا عام 1209م، غير أنّ إنوسنت الثالث، لإحراج حنا وكسر عناده، اضطرّ إلى عزله وعرض عرش إنجلترا على عدوّه الملك الفرنسي، فيليب أغسطس (1180-1123م). وعندئذ انصاع حنا لإرادة البابا، فتمّت المصالحة بينهما في يوم 15 مايو عام 1213م، اعترف حنا بموجبها، بتبعية عرش إنجلترا للبابوية، فأصبح بذلك

مدينا لها بالولاء والطاعة، ممّا وضع المملكة كلّها، تحت وصاية البابا. وتعهّد أيضا بدفع ضريبة سنوية لها كما وافق على إقرار لجتون في منصبه كرئيس على أسقفية كانتربوري، وعلى إعادة كلّ الحقوق والأملاك التي سلبها ظُلما من الكنيسة الإنجليزية[6]. ولا شكّ أنّ نتيجة هذه الأزمة قد أثارت استياءً واسعا في إنجلترا، وحتى في أوساط رجال الدين، لفقدان المملكة سيادتها، باعتبارها قطعة من أملاك البابوية[7].

- وفي العام التالي، تعرّضت المملكة لضربة مُوجعة في غرب فرنسا حيث مُني الملك حنا وهو يحاول فرض سيطرته على كونتية بواتو Poitou، بهزيمة ساحقة في موقعة روش أوموان Roche aux-Moines، يوم 2 جويلية، أمام قوات لويس Louis بن فيليب أغسطس، فعاد مذؤوما مدحورا إلى إنجلترا. ولم يلبث أيضا، أن تلقى حنا، نكسة أُخرى في شمال شرق فرنسا بعد أن دحر الملك الفرنسي نفسه، جيش التحالف الألماني الإنجليزي، في معركة بوفينس Bouvines، يوم السابع والعشرين من نفس الشهر. وقد أثّرت هذه الهزيمة تأثيرا سيّئا وبالغا على وجود آل أنجو في القارة، إذ كرّست وأكّدت، سيطرة فيليب أغسطس، على معظم أراضي هذه الأسرة في غرب فرنسا[8]. وفي إنجلترا، فإنّها أفرزت الإطار الذي انبثق منه الميثاق الأعظم كما يعتقد ذلك، المؤرّخ جون ريتشارد غرين Green[9].

- الواقع أنّ هذه التّطوّرات وضعت التاج الإنجليزي في محكّ صعب وفي موقع لا يحسد عليه، حيث أضعفت هيبته في الدّاخل والخارج، كما حطّت من سمعة الملك حنا، باعتباره فارسا مغوارا في عهده. وكان هذا الظرف العصيب الذي تعيشه الملكية الإنجليزية، كفيلا بتشجيع المناوئين لحنا، على شنّ حركة احتجاج ضدّ هذا الأخير وإعلان العصيان عليه، بعد أن ضاقوا ذرعا من سياسته التّعسّفية، القائمة على أساس الطغيان الغاشم والابتزاز المالي المفرط، وكذا على تفضيل العنصر الأجنبي وخاصة الفرنسي منه، على حساب الإنجليز. وقبل وقوع هاتين الهزيمتين، كان الكاردنال إتيان لنجتون، الذي صار رمزا حيا لمعارضة تسلّط الملك، بحكم عناده وكراهيته الشّديدين لهذا الأخير، قد هيّأ الأرضية لهذه الحركة، حيث تمكّن من إقناع فريق من البارونات ورجال الدين، بوجوب السّعي إلى مطالبة الملك، بحرّياتهم وذلك بعد أن كشف لهم، في اجتماع سرّي، عقد يوم 25 أوت عام 1213م، في كنيسة بمدينة لندن London، عن وثيقة عزاها إلى الملك الإنجليزي، هنري الأوّل، تتضمّن مجموعة من تنازلات هذا الأخير لصالح رعايا المملكة. وأجمع الحاضرون أمرهم، على مقاومة الملك وإفتكاك حقوقهم مهما كلّفهم ذلك من مشقة وثمن[10].

- وقد انطلقت شرارة هذا الاحتجاج، عندما طلب الملك حنا من البارونات الإنجليز- الأسياد- دفع ضريبة باهظة Ecuage لقاء عدم مشاركتهم في الحملتين العسكريتين ضدّ فرنسا، بدعوى أنّهم غير

ملزمين بهذه الخدمة خارج إنجلترا[11]. إذ لمس هؤلاء في هذا الإجراء تجاوزاً صارخاً على حرّيتهم، فردّوا عليه بالرّفض البات، ثمّ تقدّموا إليه في نهاية ديسمبر عام 1214م، بعريضة دوّنوا فيها مطالبهم، مؤكّدين له فيها، على إصرارهم على ضرورة العودة إلى ميثاق هنري الأوّل الضّامن للحريات العلمانية والكنيسة على حدّ سواء. وشكّل هذا الموقف الجريء من قبل البارونات في الواقع، إيذانا باندلاع المواجهة مع الملك حنا، الغيور على سلطته المطلقة.

لم يجد حنا، بُدّا من التعامل مع هذه الحركة الاحتجاجية، فطلب من أصحابها مهلة للإجابة على مطالبهم، لكن لمّا طال ردّه، جدّد البارونات طلباتهم للملك من مدينة ستامفورد Stamford الإنجليزية، في ربيع عام 1215م. وفي هذه المناسبة، أفصح الملك عن رفضه الصّريح لمنحهم أيّة حرّية تجعله أسيرا لهم. وعند هذا الإصرار، قرّر المحتجّون الزحف عليه عسكريا. وتحوّلت هذه الحركة إلى ثورة حقيقية ضدّ الملك. إذ انضوى تحت لوائها، إلى جانب البارونات، رجال الدّين وفئة البرجوازية ومعظم المدن الإنجليزية بما فيها مدينة لندن[12].

الواقع، أنّ الملك لم يستمر طويلا في هذا الغلو والمماحكة، حيث أيقن أنّه يواجه حركة شعبية عارمة ومُجرفة، قد تعصف بسهولة، بعرشه المتهالك، وخاصة بعد فشل البابوية في إضفاء شفاعتها عليه، ومن ثمّ، اضطرّ إلى التّحاور مع رواد هذا التّمرّد. وفي جزيرة، اسمها رونيميد Runnymede بين ستنس Staines بالقرب من

ووندسور Windsor، على نهر التيمز Tamise، وفي يوم 15 جوان 1215م، التقى الممثّلون عن الملك والبارونات فيما ظلّ حنا، يتابع عن كثب، فعاليات هذا اللقاء، من إحدى ضفّتي النّهر.

وقد تُوّج هذا اللقاء، بصدور ما عُرِف في التاريخ الإنجليزي، باسم "العهد" أو "الميثاق الأعظم"، وكرّسه الملك نفسه بتوقيعه الشّخصي، وخمدت حينئذ، جذوة الأزمة الدّاخلية في إنجلترا، حينا من الدّهر[13].

لا شكّ أنّ ميلاد هذا الميثاق، يُجسد بجلاء، انتصار البارونات ومن لفّ حولهم من فئات المجتمع الإنجليزي، على الملك حنا عديم الأرض. ويعالج هذا الميثاق في جوهره، علاقة العرش الإنجليزي بمختلف شرائح رعاياه. ويتّضح من خلال مضمونه، وجود أربعة أقسام بارزة. يتناول القسم الأول، علاقة التاج الملكي بالكنيسة الأنجليكانية Anglicane، ويبرز القسم الثاني "العلاقات الإقطاعية بين الملك وأتباعه" وينظر القسم الثالث في القضايا المدنية بين الملك ورعاياه، وأمّا القسم الرابع فإنّه يُقرّ حقوق البارونات التي تعدّ لُبّ هذه الثورة كلّها[14]. ويُصنّف محتواه، المؤرّخ هنري برانتوت Prentout، إلى ثلاثة محاور رئيسية، الأول يخص اعتراف الملك بحقوق الكنيسة وحرّياتها، ويتمحور الثاني حول حقوق البارونات على الأسياد التّابعين لهم وكذا حقوق هؤلاء على المرتبطين بهم،

ويكشف المحور الثالث عن المواد التي تحُدّ من صلاحيات الملك في مجال الضّرائب[15].

- يحتوي "**العهد الأكبر**" على ثلاث وستين مادة، يمكن إيجاز بعضها في العرض الآتي :

المادة الأولى : "يتعهّد الملك، باسمه وباسم حلفائه، بمنح كنيسة إنجلترا، كلّ حقوقها وحرّياتها، دون السّعي إلى تقليصها وإضعافها، وخاصة تلك المتعلّقة بحرّية الانتخاب، وهي أساسية ومطلقة بالنسبة لكنيسة انجلترا. وتشمل هذه الحريات أيضا كلّ رعايا المملكة الأحرار إلى الأبد". وعن حرّية التّنقل إلى مدينة روما، حيث يوجد مقرّ البابوية، وهو مَطلب يتمسّك به رجال الدّين بشكل مُطلق، فقد ضمنها الملك في المادة 42 من هذا الميثاق[16].

حظيت مصالح الأسياد، بعد امتيازات رجال الدّين، بمكانة مرموقة وملحوظة ضمن هذا الميثاق. وقد حرصت هذه الطّبقة، على ضمان حيازة الوارث على إرثه وخاصة القاصر منه، عند وفاة والده أو أهله، صاحب الإقطاع، وذلك وفق التّقاليد الإقطاعية القديمة، مع وجوب توفير الحماية الكاملة لأهل السّيد المتوفي والإقلاع عن أيّ تعسّف يُضرّ بهم، سواء كان ماليا، اجتماعيا أو أمنيا. وعَنيت بهذا الجانب، عدّة مواد من الميثاق، منها المادة 2، 3، 4، 6، و7[17].

ونصّت المادة التاسعة، على حضر مصادرة أي أرض أو عائد، لشخص مدين، يملك ثروة منقولة تسمح له بتسديد دينه[18].

ولا يحقّ للملك، بموجب المادة الثانية عشرة، فرض ضريبة أو طلب إعانات لدى أتباعه دون موافقة مجلس المملكة العام، إلاّ في الحالات الثلاث الآتية : عند افتداء حرية الملك إذا وقع في الأسر، وعند تكريس ابنه البكر فارسا، وعند زواج ابنته مرة واحدة فقط، على أن تكون هذه المساعدات معقولة غير مفرطة[19]. وتكرّر هذا البند في المادة الخامسة عشرة لكنّها تختلف عنه في كون الملك، تعهد بأنّه لن يمنح لأيّ شخص رخصة استخلاص أيّة إعانة من أتباعه الأحرار إلاّ عند الحالات المذكورة[20] أعلاه. وتجنّبا لأيّ تعسّف ملكي، حدّدت المادة الرّابعة عشرة، وبوضوح تام، طريقة استدعاء "المجلس المذكور، وغرض انعقاده.

وخفّفت المادة السادسة عشرة[21]، الخدمات العسكرية التي أثقلت كاهل الأتباع، وبموجبها لن يُجبر أحدهم على أداء الخدمة التي تقرّها التّقاليد الإقطاعية إلاّ في حدود ما يناسب حجم إقطاعه وإمكانياته[22].

وبموجب المادة السابعة عشرة، تعهد الملك، بتثبيت المقر الذي تُعقد فيه جلسات المحكمة الملكية «Plaids Communs»، للفصل في قضايا الأهالي. وعُيّن موقع وستمنستر Westminster، بمدينة لندن، ليحتضن هذه الجلسات. وكانت هذه المحكمة، تنعقد حيث يوجد الملك، ولما اعتاد ملوك انجلترا الإقامة باستمرار، في ممتلكاتهم بفرنسا، يضطرّ أصحاب الدّعوات وكذا البارونات الذين يُساعدون

الملك على إصدار الأحكام، إلى التنقل إلى هذا البلد، ممّا يُكلّفهم مصاريف وأتعاباً ثقيلة، ومن ذلك، كان لهذا البند أثره الإيجابي على أتباع المملكة[23].

ولم ينس الميثاق، نظام العابات الذي ظلت قوانينه الجائرة، جاثمة على صدور أهالي المملكة. كانت الغابات المنتشرة في ربوع المملكة، وما أحاط بها من أراض زراعية وقرى ومستنقعات ونباتات، تشكّل ثروة هائلة بالنسبة للمملكة، وعنوان عزّتها وقوتها. وقد خضعت هذه الثروة، لسلطة التاج الملكي، ففرض عليها نظاما استثنائيا، انجرّت عنه ممارسات إدارية تعسفية، أثقلت كاهل البارونات وغيرهم من الأهالي على حد سواء. وحرص الميثاق على التخفيف من قبضة الملك على هذه الغابات ومُحيطها، فوردت في هذا السياق المواد 44، 47 و48. كما ظهرت العناية بتشكيل لجنة، قوامها اثنا عشر عُضوا، تسهر على حصر تجاوزات الإدارة الملكية المرتبطة بعالم الغابات، ثمّ العمل على استئصال شأفتها[24].

وقد كفلت المادة الحادية والعشرون، للكونتات والبارونات، الحماية من التّعرض لأيّة غرامة مالية إلاّ تلك التي يُقرّها عليهم أقرانهم من الأسياد، وتُحدّد وفق درجة المخالفة[25]. وفرضت المادة الخامسة والأربعون على الملك، مبدأ وجوب تعيين أعوان إداريين وقضائيين ذوي المعرفة التامة بقوانين المملكة والنية الصادقة في تنفيذها[26]. وفي المادة الخمسين، تقرّر بصراحة، إبعاد بعض أعوان

الملك الإداريين والقضائيين الجائرين، عن وظائفهم. وكان أغلبهم من إقليم توران Touraine بفرنسا[27]. وسبق للملك في المادة الرابعة والعشرين، أن سحب من أعوانه القضائيين والأمنيين، حق عقد المجالس القضائية للمملكة[28].

إنّ المواد المذكورة أعلاه، على سبيل المثال لا الحصر، تُجسد في مُجملها، المكاسب التي افتكّها البارونات الإنجليز من ملكهم حنا، لكن، للفئات الاجتماعية الأخرى، كالتجار والبرجوازية والفلاحين الأحرار وسكان المدن، حصة لا يُستهان بها من الاهتمام ضمن هذا الميثاق، حيث نالت جرّاءه، حظّا وافرا من الحقوق والحريات، ما سبقهم بها أحد من الأوروبيين في العصور الوسطى. ويمكن استهلال هذه النقلة الحضارية الملحوظة، بالمادة التاسعة والثلاثين، التي تضمن الحرية والأمن الكاملين للفرد. ومن ذلك أقرّت أنّ أيّ إنسان حرّ، لن يتعرض للتوقيف أو الحبسي، ول تنزع له أملاكه، ولن يتمّ نفيه أو إيذاؤه مهما كانت الطريقة، أو اعتباره خارجا عن القانون "Out Law"، ولن يتعرّض للهجوم والمضايقة أو ترويعه، كما لن يرسل إليه أحد ضدّه دون محاكمة عادلة من لَدُن أترابه وذلك وفق قانون المملكة[29] ويُعَزِّز هذا البند، المادة الثانية والأربعون، حيث يُسمح بمقتضاها، لكلّ الأشخاص في المستقبل، من مغادرة المملكة والعودة إليها بكلّ حرية وأمان، برّاً وبحراً، ما عدا في أوقات الحرب ولوقت وجيز، حماية لمصلحة المملكة العامة[30]، وجعلت المادة الرابعة والأربعون الأشخاص القاطنين خارج حدود غابات

الملك، في منأى عن جور قضاة الغابات، حيث لا يَحِقُّ لهؤلاء استدعاء أشخاص إلى جلسة المحاكمة تعسّفا، إلاّ إذا كانوا معنيّين بالقضية المطروحة أو ضامنين لأشخاص أو لحاجة تخصّ الغابة[31].

وبالنسبة للتجار، فقد نالوا نصيبهم من الخط في هذا الميثاق، حيث ضمنت لهم المادة الحادة والأربعون، حق الدّخول إلى إنجلترا ومغادرتها بكلّ حرّية وأمان واطمئنان، برّا وبحراً، لممارسة تجارتهم، دون التّعرّض لدفع الضّرائب الجائرة، وذلك وفق التّقاليد القديمة المنصفة، ما عدا في أوقات الحرب وإذا كانوا من أهل البلد المتنازع مع المملكة[32]. وانفردت مدينة لندن بمكانة مميّزة، من خلال المادة الثالثة عشرة، نظرا لدورها الحساس، في مساندة حركة البارونات ضدّ الملك حنا، وخدمة للتجارة والمستهلكين، أقرّت المادة الخامسة والثلاثون، مبدأ توحيد المقاييس والموازين في كلّ ربوع المملكة[33].

- وثمّة مواد أخرى، خصّت فئات الأحرار من المجتمع الإنجليزي، حيث كفلت لها الحماية والضمانات من كلّ أشكال التّعسّف الصادرة عن موظفي التاج الملكي. فبمقتضاها، لنْ يدفع الإنسان الحرّ، أية غرامة إلاّ على قدر المخالفة المقترفة، صغيرة هي أم كبيرة[34]. ولن تُجبَر أية مدينة أو أي إنسان، على بناء الجسور المائية، ما عدا المعنيين بهذه المهمة التي يُقرّها التقليد الإقطاعي[35]. وجمّدت المادة الحادية والعشرون، رفع قيمة كلّ أنواع الرّسوم

والمدفوعات إلاّ ما يخص إقطاعات التاج الملكي[36]. وتمنع المادتان 30 و31، على أعوان الملك، تسخير عربات النّقل، المملوكة للإنسان الحرّ إلاّ برضاه، وكذا الاستحواذ على حطب الأفراد الأحرار، سواء لاستخدامه في قصور الملك أو لأغراض أخرى، دون موافقة صاحبه[37] وبموجب المادتين 52 و55، يتعهّد الملك، بإرجاع المبالغ التي استخلصت من الغرامات وكذا بإعادة الأملاك المصادرة تعسفا، لذويها[38]. والمادة الأربعون، تجعل السلطة القضائية، موقوفة وحكرا على التاج الملكي فقط، وتجبر الملك على توفير ضمان خدماتها بجدّ وحزم[39].

ولم يغفل البارونات الإنجليز ومن ساندهم في هذه الحركة، عن وضع المرتزقة الأجانب الذين شكّلوا رأس حربة قوات الملك حنا، ومن ذلك فرض الميثاق على هذا الأخير، وجوب طرد كلّ العناصر الأجنبية التي استقدمها من خارج انجلترا[40]. ويبدو أنّ هذه المادة، قد أثارت ارتياحا واستحسانا كبيرين في أواسط كلّ الشرائح الإنجليزية، نظرا للحقد الدّفين الذي تكنّه للأجانب، بسبب الامتيازات التي نعموا بها في ظلّ حكم الملك حنا وكذا الدّور الذي لعِبوه في تدعيم أسس عرش هذا العاهل[41].

وفي ختام هذا الميثاق، وافق الملك، بموجب المادة الحادية والستين، على تشكيل مجلس، قوامه خمسة وعشرون بارونا، "سيّدا إقطاعيا"، يسهر على متابعة تنفيذ مضمون الميثاق، مع منحه الحق في ردع أيّ تجاوز أو تقصير، قد يبلغ حد إعلان الحرب على

الملك، وذلك في حدود أربعين يوما من وقوع الانحراف، لكن دون إلحاق الضّرر بحياة الملك وأفراد عائلته، حتى يتمّ، إصلاح الخلل الصادر عنه أو عن إدارته[42]. ومن خلال المادة الثانية والستين، التمس الملك حنا، العذر، عمّا ارتكبه أعوانه، منذ اندلاع هذه الأزمة الدّاخلية من تجاوزات تجاه الأهالي[43].

وقبل الخوض في التّعليق على هذه الوثيقة، يجدر الوقوف عند توقيت صدورها والزمن الذي استغرقته المفاوضات، نظرا لتضارب آراء المؤرّخين حول هذا الموضوع. لقد ذكر المؤرّخان بووَال Powell وتوت Tout، أن اللقاء وقع في 15 جوان 1215 برونيميد، وفي نفس اليوم أمضى الملك حنا، وثيقة مطالب المعارضة[44]. وأشار قرين Green، إلى أنّ المفاوضات، طوي سجّلها في يوم واحد فقط[45]. ويؤكّد المؤرّخ غيزو Guizot، أنّ الملك حنا لم يَجنح إلى الجدال، ولم يُبدِ أيّة معارضة تجاه مضمون الوثيقة، بل سارع إلى التوقيع عليه، ممّا أثار تساؤل العارفين بشخصية هذا الملك[46]. ولمّح أغسطين تيورى (.Augustin (T، إلى وقوع نقاش بين الطّرفين، حول مطالب المتمرّدين[47]. وأمّا المؤرخ بيتي دوتايي Petit- Dutaillis، فقد ذكر بأنّ اللقاء بين الطّرفين تمّ في 15 جوان برونيميد، وفي هذا اليوم، وضع الملك ختمه على لائحة المطالب التي تقدم بها البارونات، وهي تحوي أهم مواد الميثاق الأعظم، وعندئذ، انطلقت المفاوضات. ويعتقد بيتي أنّها انتهت في 19 جوان، وفي هذا اليوم صدر الميثاق، وكرّسه الملك بطابعه الرسمي الخاص، هذا على الرغم ممّا روِّج ليوم 15 كتاريخ لميلاد هذه الوثيقة. ولعلّ ما يثبت منطق

هذه الرّواية، الفرق الموجود بين مضموني العريضة والميثاق الأعظم[48]. وتتّفق رواية هالفن (L.) Halphen، مع هذا التاريخ، فيما أشار إلى استمرار المفاوضات الحادة، أربعة أيام كاملة[49]، ودامت ثلاثة أسابيع، وفق رواية برانتوت Prentout، التي تكشف عن تضارب المواقف والمقترحات بين الفريقين[50].

لا شكّ أنّ "الميثاق الأعظم"، يُعد وثيقة حاسمة ومميّزة في تاريخ الأمة الإنجليزية ومحطة هامة في مسار كفاحها ضدّ الاستبداد والطّغيان، لكن هذا الانجاز ظلّ محل جدال، بين الدّارسين للتاريخ الأوروبي الوسيط في إنجلترا وخارجها، حيث تباينت آراؤهم حول تقدير مضمونه وتقييم أبعاده وأثره على المستقبل السياسي لإنجلترا.

فمنذ القرن 17م، حتى نهاية القرن 19م، يؤكّد معظم المعلّقين على هذا الميثاق، الأهمية الخاصة لهذه الوثيقة. إذ يلمسون فيها، الأسس الأولى للبناء المؤسساتي الحديث لإنجلترا، وذلك من خلال بعث مؤسسة البرلمان وتحديد ميادين سلطة الملك وضمان حرية الفرد وإعلان مبدأ التّوافق على فرض الضّرائب[51]. ويُعبّرُ المؤرّخ الإنجليزي الشهير، وليم ستوبس W. Stubbs، عن هذا الرأي، وهو يشيد به في كتابه "التاريخ الدستوري لإنجلترا"، حيث يقول : "أنّ البارونات في سنة 1215، دافعوا عن حق الشعب كلّه، ولو ضدّ أنفسهم أو سيّدهم... وضمن لائحتهم للملك، لم تبدو أنانيتهم وحرصهم على تحقيق الامتيازات لشخصهم فقط[52]. ويؤيّد هذا

الـرّأي، المـؤرّخ الفرنـسي، بيمونـت شـارل .Bemont Ch، في دراسـته "مواثيـق الحريـات الإنجليزيـة"، بقولـه : "كـلّ الطّبقـات في إنجلـترا"، عانت ويلات مؤلمة من سياسة آل آنجو، لكن "الميثاق الأعظم"، أزال عنها هـذا الغبن الثقيل. وكـلّ فئات المجتمع الإنجليـزي، المحظوظة منها أو دونها، نالت الضمانات الخاصة بها، من الملكية"[53].

وثمّة مؤرّخون آخرون في القرن 20م، ثمّنوا هـذه الوثيقـة، ورأوا فيهـا نقطـة تحـول في التـاريخ السياسي لإنجلـترا، ففـي نظـرهم، يعتبر هـذا الميثـاق، الـذي افتكّـه "الشّعب" الإنجليـزي مـن ملـك طـاغ، النّـواة الأولى للدّسـتور الإنجليـزي، الـضابط لحقـوق وواجبـات وحريـات الأهـالي، ويمثّـل أيضا حجـر الأسـاس لمؤسـسة البرلمـان وكـذا النظـام البرلمـاني في إنجلـترا[54]. ويـرى المـؤرّخ أغـسطين تيـوري Augustin Thierry[55]، أنّ الغاية الأساسية من هذا الميثاق، هـي حرمـان الملـك حنـا مـن الـسلطة الـتي أثـرى بواسـطتها، الغربـاء الأجانـب، علـى حـساب الإنجليـز والنورمـان. ويُقـرّ المـؤرّخ هـالفن Halphen[56]، بـأنّ هـذا الميثـاق، قـد كـرّس رسميـا إفـلاس النّظـام الملكـي في إنجلـترا والـذي كلّـف الملكـان، هنري الثاني وحنـا، تأسيسه غاليـا. وأمّـا المؤرخـان، Lavisse ورامبو Rambaud[57]، فإنّهما أشادا بدور هذا الميثاق، في تحقيق الوحدة المعنوية للشعب الإنجليزي وبعث أسس الحرية السياسية في إنجلترا.

ويعترف المؤرّخ قرين Green من جانبه[58]، بقيمة الميثاق ومزاياه والـتي لم تقتـصر علـى طبقـة البارونـات، أصـحاب مبـادرة العـصيان،

وإنّما شملت كلّ شرائح المملكة. وحِرصُ الميثاق على ضمان عدالة سويّة، يُمثّل نعمة على كلّ طبقات المجتمع الإنجليزي. ويعتبر هذه الوثيقة، القابعة في متحف لندن حتى اليوم تحفة رائعة، تبهر النّاظرين، كما يُقرّ مرجعيّتها بالنسبة للحركة الوطنية الإنجليزية منذ قرون خلت. لكنّه، من وجهة أخرى، يرى أنّها، لم تأت بشيء جديد، إن هي إلاّ تأكيد لإصلاحات الملك هنري الثاني، الإدارية والقضائية، غير أنّ هذه الأخيرة، ورد مضمونها عاما ومُبْهَماً فيما فُصّل محتوى الميثاق الأعظم تفصيلا، فتميّز بوضوح الأفكار ودقّة العبارات، حتى يتمّ كبح جماح وتطلّعات آل آنجو في إنجلترا. وعليه، وفي نظر المؤرّخ قرين Green، فإنّ الميثاق الأعظم، يُشكّل نقطة وصل بين مرحلة سادتها الأعراف والقوانين التقليدية، نقلتها الذّاكرة الشعبية المكرّسة من لَدُن كبير أساقفة المملكة، ومرحلة أخرى، تقوم إدارتها على أساس القوانين والدساتير المدوّنة وكذا على المجالس الممثّلة لفئات المجتمع.

- وهناك فريق آخر من الباحثين، مَنْ يهون أبعادها الحضارية ويُقلّل من قيمتها التّاريخية. وكان مفاد رأيهم، أنّ هذا الميثاق لا يحمل في روحه ومضمونه، خصوصية مميّزة، ولم يأت بمبادئ جديدة، بل له سوابق، إذ هو إحياء لمواثيق قديمة، وضعها ملوك إنجلترا السابقون، كالملك هنري الأول وإتيان (1135- 1154م) وهنري الثاني. ويكمن الفرق بينها، في كون الميثاق الأعظم، فرض بقوة السلاح على حنا فيما أوجدت المواثيق الثلاثة الأولى، بمحض إرادة

أصحابها. ويعتقد هذا الاتّجاه، بأنّ هذا الميثاق، هو بمثابة اتّفاق أُبرِم بين الملك والطّبقات الثلاث – الاكليروز (رجال الدين)، البارونات وسكان المدن – وليس مع كلّ أهالي المملكة، ومن ثمّ لا يمكن اعتبار الميثاق دستورا[59]. ويُجسّد الميثاق أيضا، في نظره، الطابع المصلحي والأناني لمطالب الطبقات الثلاث، الحريصة على التّمسّك بامتيازاتها وحمايتها والذود عنها، حتى بقوة السلاح[60].

وقد أورد الباحث ليكلير Le clère، نقلا عن المؤرّخ بيتي دوتايي P. Dutaillis، الذي كتب سنة 1894م[61]، بأنّ روّاد الميثاق الأعظم، يفتقرون تماما إلى النّظريات والتّصورات العامة، إنّما توجّههم، مجموعة من الدّوافع الضيّقة المتّصلة بالواقع الإقطاعي السائد المعاش. ويؤكّد بأنّ الميثاق وُضع لخدمة مصالح طبقة البارونات وليس كلّ سكان المملكة، إذاً هو أبعد ما يكون عن إنجاز وطني، بل يستجيب لمصلحة طبقية ضيقية بحتة. ويعتقد هذا المؤرّخ أيضا[62]، بأنّ الميثاق الأعظم، لا يمكن أن يُشكّل بداية للنظام البرلماني وإنّما هو كبح لنمو أسس الملكية، ويُجسّد خاصة، عودة إلى التقاليد القديمة والحقوق الإقطاعية وإلى امتيازات البرجوازية، مع كلّ ما يشمله هذا الإحياء من ضمانات في وجه الاستبداد، ومع ذلك، فيرى بأنّ هذا كلّه، يمكن الإشارة إليه، على أنّه إنجاز دستوري.

ويستبعد المؤرّخ ماك كيخني Mac Kechnie، إمكانية البرهنة على أنّ مبدأ تحقيق العدالة بين كلّ طبقات المجتمع الإنجليزي، في استغلال الامتيازات الواردة في الميثاق، يُمثّل حقّا الغاية القصوى والمثالية، لقادة ثورة البارونات[63].

وإذا كان المؤرّخ برانتوت Prentout[64]، قد حاول التّوفيق بين الاتّجاهين المتناقضين المذكورين، مع الإشارة إلى رفضه للمبالغات التي شابت آراء الطّرفين، فإنّ جورج دوبي .Duby G[65]، ينفي دور البارونات في إرساء الأسس لنظام جديد، مبني على الدّيمقراطية، بل لا تتعدّى محاولتهم، حدّ تدعيم أركان النّظام الإقطاعي. وأمّا الكاتب هاري Harvey[66]، فقد قسا على هذه الوثيقة، إذ لم يتورّع عن تفريغها من أيّة قيمة أو نفع. وذكر بأنّ هذا الميثاق، الرّامي إلى حماية حرّيات الأهالي، سرعان ما أثبت عجزه وعدم فعاليته، وهو شبيه بحصن غيارد Château- Gaillard، الذي لم يَصمُد أمام الخطر المحدق به. ويرى هذا الكاتب أيضا، أنّه كم هو من قبيل العبث، السعي إلى وضع الدّساتير.

- ومهما يكن من أمر هذا التّباين في تقدير وتقييم "الميثاق الأعظم"، فإنّ هذه الوثيقة، تبقى جديرة بالعناية والاهتمام وعامل تأثير على مستقبل الحياة السياسية في إنجلترا. ولكن، تجدر الإشارة إلى أنّ تنفيذ مضمون الميثاق، لم يكن أمرا هيّنا، بسبب العوائق التي واجهته في الواقع، لأنّ الملك حنا الذي قبل الميثاق عن

مضض، بات يتربص به الدّوائر ويتوعّد خصومه، ومن جهة أخرى، أعلن البابا أنوسنت الثالث بطلان هذا الميثاق، في 24 أوت 1215م، بدعوى أنّه غير أخلاقي وفرض على تابعه جنا بالقوة. ولم يلبث هذا الجفاء السائد بين هذه الأطراف. أنّ جرّ إنجلترا إلى الأزمة مجدّدا، تخلّلها التدخّل العسكري الفرنسي ووقوع مدينة لندن في قبضة لويس Louis بن الملك فيليب أغسطس، في يوم 2 جوان 1216م. ولكن لحسن حظ الإنجليز، أن توفي البابا أنوسنت الثالث في يوم 16 جويلية وتبعه الملك حنا يوم 18 أكتوبر من نفس العام، وعندئذ وضعت الحرب أوزارها، بعد أن غادر المرتزقة أديم المملكة. وفي اليوم الثامن والعشرين من هذا الشهر، توّج ابنه هنري الثالث، ملكا على إنجلترا، وسنّه عشر سنوات. ولم يجد هذا الأخير، بُدا من الانصياع إلى المصالحة مع البارونات، فبادر في يوم 12 نوفمبر، بتجديد الموافقة الملكية على مطالب المعارضة، والتوقيع على معظم ما ورد في الميثاق الأعظم، لكن ما كان لإنجلترا، لترى نور هذا السلام، لولا شهامة وحكمة وصي الملك، غليوم المارشال Guillaume le Maréchal، وهو قائد، اشتهر بإعجابه الشّديد بالميثاق الأعظم[67].

وعلى الرغم من الانتقادات التي نالت هذا الميثاق والتعثر الذي طال تنفيذه، فإنّ هذه الوثيقة، تظل إنجازا رائدا، طبع تاريخ الفكر السياسي في إنجلترا بطابعه الخاص، ولا غروة إذا قيل، أنّه ليس من الموضوعية ولا من الإنصاف بمكان، تجريد هذه الوثيقة من قيمتها وريادتها الحضاريتين في أوروبا، إذ تُجسّدُ محاولة الفئات الفعالة

للمجتمع الإنجليزي، لجم استبداد الملك وتقييد سلطته وكذا سعيها إلى إلقاء رواسي لنظام، ينبذ التّعسّف ويحمي الفرد ويحترم الحرّيات العامة، تلك هي القواعد التي تقوم عليها "الدّيموقراطية".

- وليس هناك من شك، أنّ هذه المحطة التي انبجس عنها الميثاق، تُعدّ منعرجا مفصليا في تاريخ الحياة السياسية لإنجلترا، حيث رسمت معالم جديدة لنظام العلاقة بين الحاكم ورعيته ممّا أنذر ببعث أسس لحياة دستورية فريدة في أوروبا العصور الوسطى. ويشكّل هذا الميثاق أيضا، نقلة نوعية، نحو بناء ثقافة، تحترم الفرد وتقدّر حُقوقهُ، الأمر الذي يدفع إلى الاعتراف بسبق الإنجليز في هذا المجال وذلك قبل عصر النهضة الأوروبية في القرنين 16 و17م.

وينبغي التّذكر في هذا المضمار، بأنّ صدور هذا الميثاق، يعتبر ثمرة لكفاح مختلف فئات الشعب الإنجليزي ضدّ الاستبداد والذي دام طيلة القرن 13م، ممّا يقرّ مبدأ "الحرية والحقوق تفتك ولا تمنح أبدا"، هذا وعلى الرغم من الموانع التي عاقت نضج وتنفيذ هذه الوثيقة، فإنّ روحها باتت تسري في وجدان هذا الشعب وجَذوتها متّقدة في صدره، حتى نال الشهرة، باعتباره شعبا مُحبا لقيم الحرية والديموقراطية ومدركا لمثالب الاستبداد والطغيان.

الهوامش :

(1)- لقّبه أبوه، الملك هنري الثاني، تهكُّما، لحرمانه من الإرث العائلي أثناء صباه. ارجع إلى : Harvey (John), Les Plantagenets (1154- 1185), Traduit de l'anglais par Antoine Gentien, Librairie Plon, Paris, P. 49; Petit- Dutaillis (Charles), Le Roi Jean et Shakespeare, Librairie Gallimard, Deuxième édition, 1944, P. 20.

(2)- عُرِفت هذه الأسرة بهذه التسمية، نسبة إلى جفري بلانتاجنيت Geoffroy Plantagnêt، كونت أنجو Anjou والماين Maine، بغرب فرنسا. ولقبَ بلانتاجنيت، بسبب غصن الوزّال Genêt الذي يُنصّبُهُ على قبعته، وقيل لولعه بالصيد في أوساط الأدغال الشائكة. ارجع إلى :

Lavisse (E.), Rambaud (A.) : Histoire Générale du Ive siècle A Nos jours, Tome II, Armand Colin et Cie, Paris, 1893, P. 611; Paul Robert, Dictionnaire Universel des Noms Propres, «le petit Robert 2», le Robert, Avenue Parmentier, 5eme Edition, Paris, P. 732; Duby (G.), Une Histoire du Monde Medieval, Imprimerie Graficas, Estella, Espagne, Mai 2005, P. 211.

(3)- ترجع تبعية الجزء الغربي لفرنسا والمتمثّل أولا في إقليم نورمانديا لإنجلترا، إلى عهد الدوق النورماندي غليوم، المُلقب بالفاتح. ذلك أنّ Normandie هذا الأخير، لما فتح إنجلترا عام 1066م، جمع بين التاج الإنجليزي ودوقية نورمانديا تحت راية واحدة. فكان يحكم إنجلترا باعتباره ملكا منذ عام 1066م، في حين يدير شؤون نورمانديا كتابع إقطاعي للملك الفرنسي، وفق الاتّفاقية التي أبرمت سنة 911م، بين ملك فرنسا، شارل البسيط (893- 922م) زعيم جماعة الفيكنج (النورمان) الغازية. وفي عام 1087م، وهو على Rolloورُولو فراش الموت، بادر غليوم بتقسيم ملكه على ولديه، روبرت كورت هوس Courteheuse Beauclerc، لكن أخاهما هنري بوكليرك Le Roux وغليوم الأشقر تمكّن بعد جهود كيدية، من الاستحواذ على عرشهما، فتوج ملكا عام 1100م، وعرف باسم هنري الأول. وفي عام 1154م، انتقل تاج المملكة إلى حفيده هنري الثاني، وشاء القدر أن يرث مُلكا عريضا، يُعد الأعظم مساحة وقوة في أوروبا، يصح اعتباره إمبراطورية آنذاك. فإلى جانب عرش إنجلترا، ورث عن أمه

بنت الملك هنري الأول (1100- 1135م)، إقليم نورماندیا ونال Mathildeماتيلده من أبيه جفري بلانتاجنيت، Maine والماين Touraine وتورين Anjouكونتيه أنجو Alienorأقاليم تقع كلّها في غرب فرنسا. كما جلبت له زوجته أليانور . وتمثل هذه الأقاليم كلّها، Aquitaineالفرنسية، مهرها وهو دوقية أكيتانيا نصف مملكة فرنسا. وقد شكل هذا الإرث الفرنسي، سببا في دوام الصراع بين فرنسا وإنجلترا، كانت ذروته، اندلاع حرب المائة عام بينهما في القرن 14م. هذا وكان له أيضا حقوق، سياسية وإقطاعية، في كلّ من جزيرة إيرلندا . وعن هذه الصفحة من تاريخ إنجلترا، Ecosse وإقوسيا Pays de Gallesوبلاد الغال ارجع إلى : سعداوي (نظير حسان)، تاريخ إنجلترا وحضارتها في العصور القديمة والوسطى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958، ص. 87- 89. وأنظر أيضا :Guizot (M.), L'Histoire d'Angleterre, depuis les Temps les plus reculés jusqu'à l'avennement de la reinne Victoria, Tome Premier, librairie Hachette et Cie., 1877, P. 84 et suivantes; Lavisse et Rambaud, Op. Cit., Tome II, PP. 597- 612, 626- 632; Heers (J), Précis d'Histoire du Moyen- Age, P. u. f., 6eme Edition, Paris, 1995, PP. 90- 92; Petit- Dutaillis (Ch.), Le Roi Jean et Shakespeare, P. 15; Idem, la Monarchie Feodale en France et en Angleterre X- XIIIe siècles, La Renaissance du livre, Paris, 1933, P. 366. Petit- Dutaillis (Ch.) et Guinard (P.), Histoire du Moyen Age, Tome IV, Deuxieme Partie, l'Essor des Etats d'occident (France, Angleterre, Peninsule Iberique) (P.), P. U. F., Paris, 1944, PP. 88, 123, Duby (G.), Op. Cit., PP. 207- 211.

(4)- تناول الأديب الدرامي الإنجليزي، شكسبير Shakespeare (1564- 1616م)، شخصية حنا عديم الأرض في أعماله الأدبية الدرامية عام 1596م، إذ عدّه ضمن الأعلام المتميّزة طباعا وسلوكا، لكن مع محاولة تحسين صورته إلى حدّ ما. ويعزو المؤرخ بوتي دوتايي Petit- Dutaillis، هذه المحاولة إلى افتقار شكسبير إلى الثقافة التاريخية وجهله بتاريخ القرن 13م، فيما يؤكد على حالة الاعتلال والطابع المرضي لشخصية الملك حنا. أنظر : Petit- Dutaillis, Op. Cit., PP. 13-14.

(5)- أنظر : Prentout (H.), Histoire de l'Angleterre, Tome Premier, des Origines à 1688, librairie Hachette, Paris, 1920, P. 108 ; Petit- Dutaillis et Guinard (P.), Op. Cit., Tome IV, PP. 91, 123, 124, 164, 165, 168- 170; Lavisse et Rambaud, Op. Cit., T. II, PP. 617, 628, 629, 632, 640; Petit- Dutaillis, Le Roi Jean et Shakespeare, P. 34; Green, Op. Cit., Tome Premier, P. 144; Augustin Thierry, Histoire de la conquête de

l'Angleterre par les Normands, Edition furne et Cie., Paris, 1856, Tome deuxième, PP. 368, 369.

(6)- سعداوي : المرجع السابق، ص. 92- 93. وأنظر أيضا :

Petit- Dutaillis et Guinard, Op. cit., T. IV, 2eme Partie, PP. 165- 170; York Powell (F.), Histoire d'Angleterre des origins à Nos jours, Edition Payot, Paris, 1932, PP. 164- 167; Petit- Dutaillis, Le roi Jean et Shakespeare, PP. 34- 41; Idem, La Monarchie Feodale en France et en Angleterre, PP. 367- 370; Idem; Le Desheritement de Jean sans- Terre et le meurtre d'Arthur de Bretagne, librairie Felix Alcan, Paris, 1925, P. 30; Harvvey (J.), Op. cit., PP. 58- 59; Halphen (L.) et SAGNA (P.), Histoire Generale, l'Essor de l'Europe (XIe- XIIIe siècles), librairie Felix Alcan, Paris, 1932, PP. 301- 304; Lavisse et Rambaud, Op. cit., T. II, PP. 635- 636; Green (J.R.), op. cit., T. 1, PP. 142-144; Prentout (H.), op. cit., Tome Premier, PP. 109- 111.

(7)- أنظر : Augustin, Thierry, Op. Cit., T. II, PP. 370- 371; Green (J. R.), Op. Cit., Tome Premier, PP. 114, 146.

(8)- تندرج هذه المعركة في إطار حملة عسكرية دولية ترمي إلى تقويض نفوذ الملك الفرنسي فيليب أغسطس المتصاعد. وقد شارك فيها الإمبراطور الألماني أوتو الرابع Othon IV(1198- 1218م)، وأخو الملك حنا، غليوم كونت سليزبوري Salisbury، وكذا كونتات من منطقة الفلاندر Flandres –شمال شرق فرنسا وبلجيكا-. عن تفاصيل هذين الحدثين ارجع إلى : Petit- Dutaillis et Guinard, Op. Cit., T. IV, 2eme Partie, PP. 155, 157; Lavisse et Rambaud, Op. Cit., T. II, P. 368- 369-637; Powell et Tout, Op. Cit., PP. 168- 169; Petit- Dutaillis, La Monarchie Féodale, PP. 252- 253; Idem, Le Roi Jean, PP. 41- 42; Green (J. R.), Op. Cit., Tome Premier, P. 145.

(9)- أنظر : Green, Ibid.

(10)- أنظر : Lavisse et Rambaud, Op. Cit., T. II, P. 637; Petit- Dutaillis, La Monarchie Féodale en France et en Angleterre, P. 370; Petit- Dutaillis et Guinard, Op. Cit., T. IV, 2eme Partie, P. 170; Prentout (H.), Op. cit., Tome Premier, P. 112; Green, Op. Cit., Tome Premier, P. 146; Guizot (M), Op. Cit., Tome Premier, P. 172.

(11)- أنظر : Halphen (L.) et Sagnac (P.), Op. Cit., P. 305 ; Petit- Dutaillis, La Monarchie Feodale en France et en Angleterre, P. 371; Petit Dutaillis et Guinard, Op. Cit., T. IV, 2eme Partie, P. 171; Prentout (H.), loc. Cit.

(12)- حسان سعداوي، المرجع السابق، ص. 93؛ وأنظر أيضا : Guizot, Op. Cit., T. 1er, PP. 173- 174 ; Petit- Dutaillis, La Monarchie feodale, PP. 371- 372; Petit- Dutaillis et guinard, Op. Cit., T. IV, 2eme Partie, PP. 171. 172; york Powell (F.), tout (T. F.), Op. Cit., PP. 169- 170; Green (J. R.), Op. Cit., T. 1er, P. 146; Augustin (T.), Op. Cit., Tome deuxieme, PP. 370- 371; Prentout (H.), Op. Cit., Tome premier, PP. 112- 113; Halphen, loc., Cit.; Lavisse et Rambaud, Op. Cit., T. II, P. 368.

(13)- عن هذه الصفحة من الأزمة الإنجليزية، أنظر المراجع المذكورة أعلاه.

(14)- حسان سعداوي : المرجع السابق، ص. 93.

(15)- أنظر : Prentout (H.), Op. Cit., P. 113.

(16)- أنظر : Calmette (Joseph), Grande charte de jean sans terre, 12 Juin 1215, dans textes et documents d'histoire, Tome 2, Moyen Age, Nouvelle Edition, refondue et augmentée avec le concours de charles Higounet, Presses Universitaires de France, Paris. 1953, PP. 169, 171.

(17)- أنظر : Calmette (J.), Op. Cit., Tome 2, PP. 169- 170.

(18)- Idem, P. 170.

(19)- Ibidem.

(20)- Ibid.

(21)- أنظر : Calmette, Op. Cit., Tome 2, P. 170.

(22)- أنظر : Ibidem.

(23)- أنظر : Calmett (J.), Op.cit., T. 2, P. 170; Leclère (L.), La Grabde charte de 1215, est une Illusion, dans Mélanges d'Histoire offerts à Pirenne Hervi, Bruxelles, Paris, 1926, PP. 281- 282; Powell et tout, op.cit., P. 171.

(24)- أنظر : Calmette (J.), Op. Cit., T. II, P. 170; le clère (Leon), Op. Cit., PP. 281- 282; Powell (F. Y.), et tout (T. F.), Op. Cit., P. 171; Petit- Dutaillis (Ch.), la monarchie féodale, P. 375.

(25)- أنظر : Calmette, Ibid.

(26)- أنظر : Petit- Dutaillis, La Monarchie Féodale, P. 375

(27)- أنظر : Petit- Dutaillis, La Monarchie Féodale, P. 375

(28)- Calmette (J.), Op. Cit., T. 2, P. 170

(29)- Idem, Op. Cit., T. 2, P. 171

(30)- أنظر : Ibidem

(31)- أنظر : Ibid

(32)- أنظر : Ibid, P. 170

(33)- Ibidem.

(34)- المادة 20 : Ibid., P. 170.

(35)- المادة 23 : Ibid.

(36)- أنظر : Ibid.

(37)- أنظر : Ibid., P. 171.

(38)- أنظر : Petit- Dutaillis, La Monarchie Féodale, P. 375.

(39)- أنظر : Calmette, Op. Cit., T. 2, P. 171.

(40)- أنظر : Matthieu Paris, La Grande Chronique, T. I, P. 361, Apud. Augustin (T.), Op. Cit., Tome deuxième, P. 372; Petit- Dutaillis, La Monarchie Féodale, P. 378; Lavisse et Rambaud, Op. Cit., T. II, P. 639.

(41)- أنظر : Augustin (T.), Op. Cit., Tome deuxième, PP. 369, 371- 372

(42)- نظير حسان سعداوي : المرجع السابق، ص. 94. وأنظر أيضا :

Petit- Dutaillis, Op. Cit., P. 378; Prentout (H.), Op. Cit., T. 1er, P. 114; Powell et Tout, Op. Cit., PP. 171- 172; Green (J. R.), Op. Cit., Tome premier, P. 149; Guizot, Op. Cit., Tome premier, P. 175

(43)- أنظر : Op. Cit., P. 170

(44)- أنظر : Op. Cit., tome premier, P. 147

(45)- Ibidem

(46)- أنظر : Petit- Dutaillis, La Monarchie Féodale, PP. 377- 378.

(47)- أنظر : Augustin (T.), Op. Cit., Tome deuxième, P. 371.

(48)- أنظر : Op. Cit., La Monarchie Féodale, P. 372; Idem, Le Roi Jean et Shakspeare, P. 43.

(49)- أنظر : Op. Cit. P. 305.

(50)- أنظر : Op. Cit., Tome premier, P. 113.

(51)- أنظر : Leclère (L.), Op. Cit., P. 279; Prentout, Op. Cit., Tome premier, P. 114.

(52)- أنظر : Leclère (L.), Op. Cit., P. 279.

(53)- أنظر : Leclère (L.), Op. Cit., PP. 279- 280; Lavisse et Rambaud, Tome II, P. 639.

(54)- أنظر : Powell et Tout, Op. Cit., P. 172; Guizot, Op. Cit., Tome premier; P.P. 174- 175; Prentout, Op. Cit., Tome premier, PP. 114, 115; Augustin, Op. Cit., Tome deuxième, P. 372.

(55)- أنظر : Op. Cit., Tome deuxième, P. 371.

(56)- أنظر : Op. Cit., P. 305.

(57)- أنظر : Op. Cit., T. II, P. 639.

(58)- Op. Cit., Tome Premier, PP. 147- 148

(59)- أنظر : Prentout, Op. Cit., Tome premier, PP. 113- 114; Green, Op. Cit., Tome premier, P. 147; Duby (G.), Op. Cit., P. 215.

(60)- أنظر : Prentout, Op. Cit., PP. 114- 115.

(61)- نقلا عن : Leclère (L.), Op. Cit., P. 280.

(62)- أنظر : Le Roi Jean et Shakespeare, P. 43.

(63)- أنظر : Leclère, Op. Cit., P. 280.

(64)- Op. Cit., Tome Premier, P. 115.

(65)- أنظر : Duby (G.), Op. Cit., P. 215.

(66)- يقع حصن غيارد في إقليم نورماندیا، شيده الملك الإنجليزي، ريتشارد قلب الأسد، في القرن 12م. كان يمثل رمز للقوة والمناعة وحاجزا دفاعيا واقيا من الخطر الخارجي. استولى عليه الملك الفرنسي فيليب أغسطس، في 6 مارس عام 1204م. ارجع إلى : Harvey (John), Op. Cit., P. 55- 60.

(67)- عن هذه الأزمة التي أعقبت صدور "الميثاق الأعظم"، ارجع إلى : Dutaillis (Ch.), La Monarchie Féodale, PP. 378- 379; Guizot, Op. Cit., Tome premier, PP. 177- 179; Harvey, Op. Cit., PP. 60- 61; Green, Op. Cit., Tome premier, PP. 149- 151; Prentout, Op. Cit., Tome premier, PP. 116- 118; Powell et tout, Op. Cit., PP. 172- 173; Augustin, Op. Cit., Tome Deuxième, PP. 372- 375.